

THEMATIC COMPILATION OF RELEVANT INFORMATION SUBMITTED  
BY KUWAIT

ARTICLE 13 UNCAC

PARTICIPATION OF SOCIETY

KUWAIT (THIRTEENTH MEETING)

ج- فيما يخص حكم المادة (13) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن مشاركة المجتمع:

جديراً بالذكر، أن دولة الكويت قد أصدرت في العام 2019، استراتيجيتها الوطنية الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتمتد هذه الاستراتيجية لمدة خمس سنوات بدءاً من العام 2019 وحتى العام 2024، وترتكز على أربعة محاور وأهداف رئيسية، وتدرج ضمنها ثلاث عشرة أولوية موزعة على سبع وأربعين مبادرة تقوم كل منها على نشاطات ومعايير ومؤشرات مختارة، وذلك في إطار رؤية طموحة ورسالة محددة ومبادئ واضحة.

وتتمحور الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، حول السعي من أجل منع ومكافحة الفساد، في إطار من التنسيق الوطني بين كافة الجهات الوطنية ذات العلاقة، حيث تستهدف هذه الاستراتيجية تعزيز السياسات والآليات والتدابير الوطنية المرتبطة بالمحاور الآتية:

- حماية النزاهة في القطاع العام وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدمها في إطار من الشفافية والمساءلة.
- تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- تمكين المجتمع الكويتي من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ضد الفساد.
- تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المتخصصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وتتشارك دولة الكويت - في إطار من التنسيق والتعاون الكاملين بين كافة وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة المعنية - إجراءات تنفيذ برامج ومحاور وأولويات ومبادرات الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.



ويُعد تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في منع ومكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه، هو أحد أبرز أهداف الهيئة العامة لمكافحة الفساد التي تضمنها قانون إنشائها، وأن اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعرف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته، هو أيضاً من بين الاختصاصات الرئيسية للهيئة العامة لمكافحة الفساد، ومن هذا المنطلق، تسعى الهيئة العامة لمكافحة الفساد في دولة الكويت إلى الآتي:

1. دعم مبادرات مشاركة المجتمع المدني في الاطلاع على سير العمليات الانتخابية باعتبارها خطوات عملية تسهم في تعزيز شفافية ونزاهة العملية الديمقراطية وإنفاذ مبادرات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2024).

2. التعاون مع جمعية الشفافية الكويتية وسائر جمعيات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بمنع الفساد.

3. متابعة جهود تحسين تصنيف دولة الكويت، على مؤشر مركات الفساد الصادر تحت لواء منظمة الشفافية الدولية.

4. دعم مبادرة جمعية المنقذين الكويتيين الداخليين بشأن تعميم منهجية موحدة لمكاتب التدقيق الداخلي للمؤسسات الحكومية بالتنسيق مع ديوان المحاسبة الكويتي لضمان نزاهة وشفافية أداء الجهات الحكومية ورفع كفاءتها وتحسين مستوى الخدمات لديها.

5. تقديم محاضرات توعوية والمشاركة بأنشطة تفاعلية تدريبية لمنسوبي منظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

6. بحث مبادرات الجمعية الكويتية لحماية المستهلك ودعم المبادرات ذات الصلة بتعزيز الشفافية في القطاع التجاري، ودراسة مخاطر الفساد التي تواجه المستهلكين ورفع درجة الوعي بمخاطر الفساد والنزاهة على مستوى المجتمع.



7. تشكيل أربع لجان فنية وذلك من أجل متابعة كل محور من محاور الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وهي: القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع، والهيئات المتفصصة والتي تضم في عضويتها ممثلين من المجتمع المدني والقطاع الخاص استعراض سير أعمال التنفيذ والتنسيق بين الجهات لتذليل أي عقبات في طريق تنفيذ الاستراتيجية وتوفير الدعم البشري والمادي لتنفيذ تلك المبادرات.

8. دعم مبادرات المجتمع المدني وتسهيل أعمال والمشاركة في فريق متابعة شفافية الأداء الحكومي أثناء أزمة كورونا المشكل من نزاهة وجمعية الشفافية الكويتية خلال الفترة من مارس حتى يونيو 2020.

9. تنظيم ورشة افتراضية للمنظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية في مجال المهارات المالية وإدارة المشاريع في سياق أزمة فيروس كورونا المستجد بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة للتخطيط والتنمية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووحدة التحريات المالية الخاصة وبمشاركة 42 جمعية نفع عام بتاريخ 25 يونيو 2020.

10. تنظيم ندوة افتراضية بالتعاون مع الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، بعنوان " دور الأسرة في تعزيز النزاهة المجتمعية "، بمشاركة ممثلة لجمعية المحامين الكويتية وذلك بتاريخ 9 سبتمبر 2020.

11. تنظيم فعاليات نادي نزاهة الصيفي بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية خلال الفترة من 20 إلى 24 أغسطس 2020، تحت عنوان "شفافية النظام الديمقراطي" والذي تضمن إقامة 3 ندوات افتراضية بمشاركة عدد من المختصين والأكاديميين وممثلي منظمات المجتمع المدني محلياً ودولياً.

12. دعم وتبني مبادرة تعليمية لاعتماد مقرر عن تشريعات مكافحة الفساد بكلية الحقوق بالتنسيق مع جمعية الشفافية الكويتية لمقترح ومبادرة الدكتور نورة العومي، استاذ قانون الجزاء بكلية الحقوق بجامعة الكويت لاستحداث المقرر، والتي تسهم بتفعيل مباشر لمبادرات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2024) ومنها 'مراجعة وتحديث المناهج وتعزيز التكامل بين جهود القطاعين العام والمجتمع

